ويعتمد على الآخرين في الحصول على اكثر من نصف احتياجاته من الغذاء. هذه الحقائق القائمة اضحت جزءاً لا يتجزأ من نفسية صانع القرار المصري، بحيث اضطر الى ان يكون اكثر «واقعية» في احلامه، واكثر «عقلانية» في سلوكه السياسي[٦٦].

من هنا، لن تتوفر لدى القيادة المصرية القدرة، او الرغبة، او الاثنان معاً، في قيادة العالم العربي في مواجهة جديدة مع اسرائيل في الحاضر، او في المستقبل المنظور؛ فالالتزامات المترتبة على اتفاقيتي كامب ديفيد، ومشكلات مصر الاقتصادية، تستبعد، اساساً، الالتجاء الى مثل هذا الخيار. وللتأكد من ذلك، فان صانع القرار المصري قد تخلّى، منذ زمن، عن الوهم الذي كان مقتنعاً به يوماً، بأن اسرائيل لديها رغبة حقيقية في توطيد السلام، ولكن فقدانه الثقة في اسرائيل لا ينتقل، بصورة تلقائية، الى اتخاذ طريق الحرب معها. وقد يتوقع بعض العرب، مع ذلك، ان مصر سوف تقوده، على نحو ما، الى مواجهة دبلوماسية مع اسرائيل والولايات المتحدة لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الحقوق الفلسطينية، ومن الارض الفلسطينية المحتلة، وان تطلق «استراتيجية احتواء» مهمتّها محاصرة خطط السيادة الاسرائيلية في الشرق الاوسط. ويأخذ هذا التفهم في الاعتبار الحكم على التزامات اسرائيل طبقاً للمعاهدة والتزامها «الاخلاقي» تجاه الفلسطينيين؛ كما انه يأخذ بعين الاعتبار، ايضاً، حماية المصالح العربية. ويمثّل هذا الاسلوب، في ممارسة صانع القرار المصري، الامل في المحافظة على موقعه المتوسط بين رومانسية القومية العربية، التي جسّدها عبدالناصر، واسلوب المواءمة العملية الذي كان يتمسك به السادات[٦٧]. وهكذا، قد تستطيع مصر العودة الى تناول ملف النزاع، وان تعدّله بعض الشيء في ما يخص البعد الفلسطيني؛ ولكنها غير قادرة، ابداً، على القضاء عليه.

ملاحظات ختامية

انْ كان لا بد من عودة الى نقطة انطلاقنا، فاننا سوف نختم هذه الدراسة بمحاولة ابراز عدد من المؤشرات التي تدل، برأينا، على الواقع الحالي للعلاقة الجدلية القائمة بين المشروع «العروبي» الهابط والمشروع «الفلسطيني» الصاعد، ويمكن، ربما، ايجازها بأربعة:

اولاً: هناك اتجاه واضح (استطردنا في وصفه، ونكتفي هنا فقط بالاشارة اليه) نحو تضاؤل اتساع عمق الشق بين «العروبية» كمشروع ايديولوجي ـ سياسي وبين «الواقع» العربي الراهن. هذا الشق يمكن تلمّسه عبر علاقات «التضامن» التي حلّت مكان مشاريع «الوحدة»، فاذابت جزءاً هامّاً من التماسك الداخلي للمشروع العروبي. وقد لعبت السياسة المصرية تجاه اسرائيل، والسياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين، دور «الكاشف» الكيميائي لتراجع هذا المشروع.

ثانياً: ان العالم العربي الذي زاغت حدوده الخارجية، فقد، في الآن عينه، قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي، واعاد تقسيم نفسه على اساس تجمعات «اقليمية» مرتبطة، ولا شك، بالمناخ العربي العام، ولكنها متشددة في المسائل الاقرب، جغرافياً، لها.

ثالثاً: ان «منطق الدولة» الذي ظل يوجه السياسة العربية، منذ منتصف الستينات، بات اقوى كثيراً من العروبة الجامعة. كما ان التفكك كان بارزاً بمقدار ما كانت الرغبة في استغلال الورقة الفلسطينية عميقة ومشتركة. لقد كانت هذه الرغبة تشكل نوعاً من «الشرعية» يرى المسؤولون العرب انهم مجبرون على الاستناد اليها بصورة متكررة. امّا التفكك، فكان، غالباً، حصيلة صراع فاقمته الخيارات السياسية المتباعدة.